وانترناشونال هيرالد تريبيون، ٢٣/١٢/١٩٨٩).

ولم يكن ذلك هو الاجراء المضاد الوحيد؛ اذ شملت السياسة الرسمية، أيضاً، مواصلة تسليح العملاء المحليين لمواجهة القوات الضاربة الفلسطينية (دافار، ٢٢/١٢/١٩٨٩)؛ وفي الوقت عينه، واصل المستوطنون اعتداءاتهم على المواطنين؛ اذ هدموا أساس منزلين في مخيم كندا، في رفح، في ١٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩، وألقوا قنبلة يدوية على مطعم في ضاحية بيتح تكفا، في ٢٩ الشهر، أدّت الى جرح عاملين فلسطينيين، بينما قام اعضاء مستوطنة يسغات زئيف بالاستيلاء على اراض تابعة لقريتي بيت حنينا وحزما، تمهيداً لمصادرتها وتحويلها الى مستعمرة جديدة (الحياة، ٢٠ و٣٠ ـ ٣١/١٢/١٩٨٩)؛ واستشهد مواطن برصاص المستوطنين، أيضاً، في ٢٢ كانون الاول (ديسمبر)، بعد يوم من اصابته على يد حارس مدني في كيبوتس ايال. غير ان مختلف هذه المظاهر لم تكن أكثر من عوارض ثانوية، لم تخفِ المأزق الاسرائيلي الفعلي، حسبما ورد في تقرير بنك هابوعليم الاسرائيلي السنوي، الذي أكد ان كلفة استدعاء الاحتياط، خلال العام ١٩٨٨، وحده، بلغت ١٢٠ ـ ١٦٠ مليون دولار (يديعوت اخرونوت، ٢٨/١٢/١٩٨٩). والأهم من ذلك، ان هيئة اركان الجيش قدّرت الكلفة المباشرة المتوقعة لمواجهة الانتفاضة، خلال العام ١٩٩٠، بمبلغ ٤٥٠ مليون شيكل (٢٢٠ مليون دولار)، علماً بأن وزارة الخزانة لم توافق على منح الجيش الاّ ١٥٠ مليون شيكل لتغطية نفقاته (الحياة، ٣٠ ـ ٣١/١٢/١٩٨٩). وفي اطار آخر، انعكست الاوضاع القلقة وآثار الانتفاضة بارتفاع نسبة انتحار الجنود الى الضعف، مقارنة بالعام ١٩٨٨، اذ انتحر ٢٩ (منهم ٢٠ احتياطياً) بين الاول من نيسان (ابريل) وأواخر العام ١٩٨٩ (جيروزاليم بوست، ٢٠/١٢/١٩٨٩).

امّا الاتجاه الثاني لاحداث الارض المحتلة، فهو تكريس وترسيخ سياسة شبه رسمية من القمع الدموي المتعمّد، الذي شمل، بالتالي، تكييف نظام القضاء العسكري لخدمة السياسة العامة، وكان ذلك استنتاج جمعية حقوق الانسان الدولية «آمنستي انترناشونال»، التي مقرّها في لندن، والذي ورد في تقرير أُصدر في الثالث من كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠. لقد طالبت الجمعية بمراجعة فورية، وملحّة، للاحكام المتعلقة باطلاق النار، وبتحقيق شامل، ودقيق، في انتهاكات حقوق الفلسطينيين منذ بدء الانتفاضة. وأشار التقرير الى ارتفاع نسبة اصابة الاطفال، وكثرة قتل الفلسطينيين الذين لم يشاركوا في أعمال عنف، اضافة الى علائم حجب العناية الطبية اللازمة عن الجرحى (ميدل ايست انترناشونال، ٥/١/١٩٩٠).

هذا، واعتبرت الجمعية كل ذلك بمثابة «تشجيع فعلي، وليس مجرّد تجاهل للانتهاكات الخطيرة». واستندت الجمعية، في رأيها هذا، الى حقيقة قيام النظام القضائي العسكري الاسرائيلي بتغطية، واخفاء، الجرائم الاسرائيلية، كما ظهر من خلال اخلاء سبيل العديد من الجنود والضباط المتهمين بقتل فلسطينيين عمداً. وخير دليل على هذا التواطؤ هو ما حدث في ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، حين قلبت محكمة استئناف الحكم السابق الصادر بحق جندي قتل عربيين في قرية بني نعيم، على الرغم من اعترافه بأنه فعل ذلك مخالفاً الأوامر (الحياة، ١٥/١/١٩٩٠). وثمّة حالة بارزة أخرى، هي استشهاد شاب في بيت لحم، في ٢٨ الشهر السابق، اذ ادّعى الجيش بأن الشاب قتل بعد انذاره وفي اثناء هجومه على الجنود بفأس. لكن فريقاً تلفزيونياً اميركياً كان يصوّر الحادث اثبت، بما جاء في الفيلم، ان ذلك مخالف للحقيقة، الامر الذي فضح موقف الجيش واضطره الى فتح تحقيق واحالة جندي الى المحاكمة، ثمّ ادانته بالجريمة المتعمّدة، في ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠ (المصدر نفسه، ١٥/١/١٩٩٠). وكان الوضع مشابهاً لدى محاكمة العقيد يهودا مئير، المتهم بكسر عظام ١٢ فلسطينياً قرب نابلس، في أوائل العام ١٩٨٨؛ اذ قرّر المدعي العام التغاضي عن ملاحقته قانونياً بعد ثلاثة أسابيع من فتح قضيته، ممّا دفع عضو الكنيست يوسي ساريد الى التعليق بأن «هناك خللاً ما بالنظام وبآلية التحقيق»، وان من الخطأ «ان يقوم الجيش بالتحقيق مع نفسه والشرطة بالتحقيق في الحالات الوحشية التي ترتكبها الشرطة» (ميدل ايست انترناشونال، ١٩/١/١٩٩٠). واكتسبت